الأمم المتحدة

A/ES-10/876–S/2021/713

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تضطرني التطورات المقلقة الأخيرة إلى أن أوجّه الانتباه مرة أخرى إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للسياسات والممارسات غير القانونية المستمرة والمتصاعدة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وإذ نواصل التحذير من شدة الهجمات الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، فإن إفلات إسرائيل من العقاب ما فتئ يزداد صفاقة بسبب انعدام المساءلة.

وكل هذا يحدث للأسف بمعرفة كاملة من المجتمع الدولي، الذي يشهد هذه الجرائم الخطيرة، بما في ذلك قتل الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال، وكل ذلك باسم ترسيخ أطول احتلال حربي في التاريخ الحديث. ومع ذلك، لا يزال المجتمع الدولي مشلولا على الرغم من النداءات المتكررة التي يطلقها العديد من الحكومات، والبرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني والشعوب من أصحاب الضمير الحي في جميع أنحاء العالم لوضع حد لهذا الظلم، مما يمكّن إفلات إسرائيل من العقاب من الظهور بلبوس جديدة بمعدل ينذر بالخطر، مع الدوس على القانون الدولي وحياة البشر وتدمير آفاق تحقيق سلام عادل.

وكما هو مفصل في الرسائل السابقة، يبلغ حجم الانتهاكات المنسقة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون المتطرفون مستويات غير مسبوقة، مما يسفر عن قتل المدنيين الفلسطينيين بدم بارد وتجريد شعبنا من الملكية بصورة جماعية بالتزامن مع مضي الحكومة الإسرائيلية قدما في مشروعها الاستعماري غير القانوني. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف على وجه الاستعجال لوقف هذه الجرائم من خلال المساءلة والعدالة الحقيقية. وسيشكل عدم القيام بذلك إبطالا لمصداقية مجلس الأمن وتحديا لإرادة المجتمع الدولي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى.

200821 160821 21-10930 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

واليوم، 6 آب/أغسطس، قُتل رجل فلسطيني بريء آخر على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي ردت مرة أخرى باستخدام القوة الفتاكة على احتجاجات المدنيين المشروعة على مخططات الاستعمار الإسرائيلية في قرية بيتا. فقد قتل عماد علي دويكات البالغ من العمر 37 عاما برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية عندما كان يحتج إلى جانب قرويين آخرين من بيتا في محاولة لإنقاذ أراضيهم من المصادرة والاستيطان. وكان عماد أبا لأربعة أطفال صغار، هم أربع بنات أصبحن الآن يتيمات بسبب هذا الاحتلال الإجرامي، الذي دمر أسرته وغير حياة أفرادها إلى الأبد.

وفي 28 تموز/يوليه، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية طفلا فلسطينيا آخر بالرصاص في بيت أمر، بالقرب من الخليل. فقد قتل الطفل محمد العلامي البالغ من العمر 11 عاما عندما كان عائدا من رحلة تسوق للبقالة مع والده. وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 12 رصاصة على سيارتهما، فقتلت الصبي البالغ من العمر 11 عاما بإطلاق الرصاص على صدره، وأغرقت ربطة الخبز التي اشتراها والده للأسرة بالدم. وكان محمد الطفل الفلسطيني الحادي عشر الذي تقتله إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة في عام 2021. وكما أكدت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، "تقتل القوات الإسرائيلية الأطفال الفلسطينيين بشكل روتيني دون عقاب، وتستخدم القوة الفتاكة بصورة متعمدة في الحالات التي لا يشكل فيها الأطفال أي تهديد".

ولا يعرف الإفلات الإسرائيلي من العقاب حدودا. ففي اليوم التالي، لم تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلية لأسرة العلامي بدفن محمد على نحو يتسم بالكرامة، بل كثفت وجودها العسكري في بيت أمر وهاجمت موكب جنازة محمد بإطلاق الذخيرة الحية. فالأسر الفلسطينية غير قادرة على دفن أحبائها بسلام، لأن همجية الاحتلال الإسرائيلي ترمي إلى إلحاق معاناة لا يمكن تصورها بكل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين، حتى أكثر الطقوس قدسية ومهابة لدى البشر. ونتيجة للهجوم على الجنازة، قتل شاب فلسطيني آخر، هو شوكت عوض، البالغ من العمر 20 عاما، بطلقات نارية في الرأس والمعدة. وعوض هو رابع فلسطيني يقتل في الضفة الغربية المحتلة الأسبوع الماضي وحده.

وفي 24 تموز/يوليه، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على فتى يبلغ من العمر 17 عاما، هو محمد التميمي، وقتلته في النبي صالح، بالقرب من رام الله، بعد أن اقتحمت قافلة من المركبات العسكرية الإسرائيلية القرية. ولم يكن الفتى يشكل أي تهديد للجنود الإسرائيليين المدججين بالسلاح الذين اعتادوا على إطلاق النار بشكل عشوائي على الفلسطينيين وقتلهم دون عواقب على الإطلاق. ووفقا للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على محمد في ظهره باستخدام الذخيرة الحية، وخرجت الرصاصة من بطنه مما أدى إلى إحداث جرح مفتوح كبير وكشف أمعائه.

وفي 26 تموز/يوليه، توفي يوسف نواف محارب، البالغ من العمر 17 عاما، متأثرا بجراحه بعد أن أصيب في عنقه بنيران حية أطلقها عسكريون إسرائيليون، مما ألحق أضرارا بالغة بحبله الشوكي. وظل يوسف فاقدا للوعي في وحدة للعناية المركزة لمدة 74 يوما قبل أن يقضي نحبه متأثرا بجراحه. ومنذ بداية عام 2021، قتلت إسرائيل ما مجموعه 78 طفلا فلسطينيا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وما انفك الاحتلال الإسرائيلي الممتد منذ 54 عاما يلحق صدمة نفسية اجتماعية جماعية بالأطفال والشباب الفلسطينيين، مما يؤثر تأثيرا شديدا على رفاههم وصحتهم العقلية، حيث تنتهك حقوق الأطفال

انتهاكا خطيرا دون عواقب ويترك الأطفال دون حماية. وللأطفال الفلسطينيين، شأنهم شأن جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم، الحق في أن يعيشوا طفولة تنعم بالأمان والأمن والسلام. وينبغي أن يذكّر القتل الروتيني للأطفال الفلسطينيين على يد إسرائيل المجتمعَ الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بأن الأطفال محميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، التي وقعتها إسرائيل. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتصرف فورا لوضع حد لقتل الأطفال الفلسطينيين الذي يجري برعاية دولة الاحتلال والذي يجب أن تحاسب إسرائيل عليه محاسبة كاملة.

وفي محاولة يائسة لإخفاء عمليات قتل الأطفال الفلسطينيين بدم بارد في الأسابيع الأخيرة وتقويض جهود الدعوة لحماية الأطفال الفلسطينيين، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالفعل مقر الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين في البيرة في 29 تموز/يوليه. وفي مقطع فيديو نشر على نطاق واسع على شبكات إخبارية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، قام أكثر من 12 جنديا إسرائيليا بنهب المكتب ومصادرة أجهزة الحاسوب، والأقراص الصلبة والملفات المتعلقة بالأطفال الفلسطينيين المحتجزين الذين تمثلهم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين في المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وتشكل حملة القمع السافرة هذه جزءا من الحملة الإسرائيلية لإسكات المنظمات غير الحكومية مثل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين ومنعها من كشف الواقع القاسي الذي يواجهه الأطفال الفلسطينيون تحت الاحتلال العسكري.

ومن الواضح أن حملة القمع الأخيرة التي قامت بها إسرائيل تهدف إلى جعل عمل المنظمات غير الحكومية والصحافة أكثر صعوبة، حيث يتعرض كلا المجالين لهجمات مستمرة وقيود تشغيلية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بداية العام بتدمير أو مداهمة أو نهب 11 مكتبا إعلاميا ومطبعة في جميع أنحاء فلسطين المحتلة. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لإخفاء الحقيقة، لا تؤدي هذه الهجمات إلا إلى تسليط مزيد من الضوء على سجل هذا الاحتلال غير القانوني من الجرائم والانتهاكات الخطيرة.

ولا تزال الأسر الفلسطينية أيضا معرضة لخطر داهم هو الطرد القسري والتجريد الجماعي من الملكية بسبب السياسات الإسرائيلية غير القانونية وغير الإنسانية المتمثلة في إخراج الفلسطينيين بالقوة من أراضيهم ومنازلهم وإحلال مستوطنين من اليهود محلهم، ولا سيما في القدس وحولها. وفي هذا الصدد، يجب أن نوجه الانتباه العاجل مرة أخرى إلى حملات نزع الملكية الجارية في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية المحتلة.

ولتجنب الوقوف في وجه جماعات المستوطنين المدعومة من الدولة التي تقود حملة التشريد بالاستناد إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة، أرجأت المحكمة العليا الإسرائيلية إصدار "حكم" بشأن الطرد القسري لأربع أسر فلسطينية في حي الشيخ جراح وعرضت على الأسر "تسوية" مجحفة، سعيا إلى تجنب اللوم الدولي واسترضاء مجموعتي المستوطنين "نهالات شمعون" و"عطريت كوهانيم" المدعومتين من الدولة وادعاءاتهما التي لا أساس لها.

ونتيجة للموقف غير الحاسم للمحكمة إزاء هذه المزاعم التي لا أساس لها من الصحة، اقترح القضاة تسوية تمنح بموجبها الأسر الفلسطينية ما يسمى بوضع "الإيجار المحمي" بشرط أن تعترف بملكية "نهالات شمعون" للأرض وأن تدفع رسوم الإيجار لجماعة المستوطنين بصفتها مالكة للبيوت. وهذا السيناريو

الظالم منفصل عن الواقع وهو لن يكون مقبولا أبدا، نظرا لأن هذه الأسر اقتلعت من منازلها في عام 1948 وهي تواجه نكبة ثانية تسببها جماعات المستوطنين الشائنة، التي تقود حملة لإجبار الفلسطينيين على الخروج من ديارهم، وتحديدا في مدينة القدس.

وكما أكدت منظمة "إر أميم" الإسرائيلية غير الحكومية مرارا، "توصّف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذه الحالات باعتبارها منازعات عادية على الملكية، لكنها في الواقع جزء لا يتجزأ من حملة منسقة ومنهجية تهدف إلى اقتلاع الأسر الفلسطينية وإحلال المستوطنين محلها لإنشاء جيوب إسرائيلية في قلب الأحياء الفلسطينية".

والشعب الفلسطيني مضطر إلى أن يطرح الأسئلة التالية: كيف يمكن التفاهم بالمنطق مع محكمة لا اختصاص لها على الإطلاق في الأراضي المحتلة؟ وكيف لأي قرار صادر عن محكمة لها علاقات وثيقة مع جماعات المستوطنين المدعومة من الدولة أن يعتبر قرارا معقولا؟ وكيف يمكن لهيئة من القضاة الذين يعيشون في مستوطنات غير قانونية أن تمثل صوت العقل؟

وهذا هو الواقع المدمر لمئات الأسر الفلسطينية في القدس، التي لا تملك فرصة للدفاع في المحاكم الإسرائيلية منذ البداية بسبب التمييز المؤسسي والقمع المنهجي الذي لا يشبه إلا الفصل العنصري. وكما قال محمد الكرد من الشيخ جراح، الذي تتعرض أسرته للتهديد بالطرد من منزلها، بعد جلسة الاستماع: "القضاة مستعمرون، والنظام بأكمله بني على التطهير الإثني للفلسطينيين وعلى أنقاض أرضنا المسروقة".

وفي سلوان، تواصل إسرائيل أيضا تكثيف أعمال الترهيب القضائي والهجمات بحق الأسر الفلسطينية في حي بطن الهوى. ووفقا لمنظمة إر أميم، يواجه ما مجموعه 85 أسرة فلسطينية، يبلغ عدد أفرادها 700 فرد، خطر التشريد الواسع النطاق من قبل جماعة المستوطنين "عطريت كوهانيم". ولتبرير نزع الملكية في سلوان، تقول إسرائيل إنها ستستعيض عن المئات من منازل الفلسطينيين بمستوطنة غير قانونية تسمى "شمعون حتزاديك"، إلى جانب متنزه ديني للمستوطنين تحت اسم "متنزه الملك داود". ومن أشد مظاهر القسوة والعبث أن نرى قيام إسرائيل وجماعات المستوطنين بتنسيق مخططات لتسريع وترسيخ الفصل العنصري الاستعماري في القدس الشرقية المحتلة من أجل السياحة والترفيه في الوقت الذي تواجه فيه أسر فلسطينية بأكملها خطر الاقتلاع من ديارها وتمزق حياتها.

وحملات التشريد القسري والتجريد الجماعي من الملكية هذه، التي تعزز وتديم التفوق والامتياز المتصورين لفئة على حساب أخرى، وهي ممارسة من التمييز والفصل العنصري الصارخين، تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وانتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحظر أي محاولات لتغيير طابع مدينة القدس الشريف وتكوينها الديمغرافي ومركزها. ونذكر مرة أخرى بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس، في جملة أمور، "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة".

وللأسف، لا يؤدي التقاعس الدولي إلا إلى ترسيخ إفلات إسرائيل من العقاب فيما يتعلق بالتكلفة من الأرواح البشرية، في الحاضر والمستقبل على السواء. وكان ينبغي لعدد الأطفال الذين قتلتهم إسرائيل هذا العام وحده أن يثير الغضب داخل مجلس الأمن. وينبغي عدم التسامح مع محاولات إسرائيل تطبيع

احتلالها وقتلها للأطفال الفلسطينيين، حتى لو كانت تذهب إلى حد الادعاء بأن الأطفال مسؤولون عن موتهم، أو منح العذر لتلك المحاولات بأي شكل من الأشكال. فوجود أمة كاملة من الناس وأسس القانون الدولي نفسها ومصداقية المجلس والجمعية العامة والأمم المتحدة ككل تتوقف على اتخاذ إجراءات وعلى المساءلة. وقد طال انتظار وقت العمل. وحان الوقت لوقف مكافأة الإفلات من العقاب. ولا يمكن لإسرائيل أن تظل معفاة من نفس القوانين والمعايير التي تنطبق بالتساوي على كل دولة. ويجب على المجلس أن يعلن بجلاء: لا يوجد بلد، كبير أو صغير، فوق القانون.

وبتوفر الآليات الدبلوماسية والسياسية والقانونية، إلى جانب 88 قرارا لمجلس الأمن، يكون قد حان الوقت لاتخاذ إجراءات دولية لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في نهاية المطاف على انتهاكاتها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني. وكما قال المقرر الخاص مايكل لينك: "لا تتمثل المشكلة العميقة الجذور التي تكمن في صميم هذا النزاع في مدى وضوح القانون الدولي، بل في عدم استعداد المجتمع الدولي لإنفاذ ما يعلنه".

فأربعة وسبعون عاما من التجريد من الملكية، و 54 عاما من الاحتلال، و 30 عاما من المماطلة في عملية السلام و 15 سنة من الحصار تشكل ظلما تاريخيا فادحا ومستمرا ومستفحلا يثبت نية إسرائيل مواصلة ممارسات القمع والاستعمار والفصل العنصري والحفاظ عليها. وفي الوقت الذي تصر فيه إسرائيل علنا على تحدي النظام الدولي من خلال الواقع الخطير الذي تخلقه في الميدان، يمر المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بلحظة حرجة ويجب عليه أن يتصرف لتحقيق المساءلة وفقا لسيادة القانون ومبادئ الكرامة الإنسانية. ولا يُطلب من المجلس إعادة اختراع العجلة فيما يتعلق بقضية فلسطين. وبالأحرى، يجب على المجلس أن يستند إلى واجباته التي ينص عليها الميثاق عن طريق التمسك بالتزاماته القانونية والسياسية والأخلاقية وتنفيذ قراراته الخاصة لحماية أرواح الناس ووضع حد لهذا الظلم.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 728 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 23 تموز/يوليه 2021 (A/ES-10/875-S/2021/678)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم